عالمية حقوق الإنسان بين الحقيقة والخيال

بقلم
د/ المكي دراجي (*)

ملخص

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على عالمية حقوق الإنسان، وما الذي يميز العالمية عن العولمة؟ وكذلك هل كانت اجتهادات المجتمع الدولي في إظهار ملامح عالمية حقوق الإنسان كافية؟ بمعنى هل كل ما توصلت إليه البشرية في هذا الإطار أقنع الفاعلين في الساحة الدولية بضرورة الأخذ بمبدأ عالمية حقوق الإنسان أم لا ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال بيان معنى العالمية، ثم المفاهيم القريبة منها، ونتبعها بتعريف حقوق الإنسان، لنخلص إلى الكلام عن عالمية حقوق الإنسان.

1- معنى العالمية:

العالمية كما يراها البعض – مشتقة من لفظ العالم، الذي يطلق على كوكب الأرض أي أنها –والحالة هذه– قائمة منذ أن تكونت الكرة الأرضية، التي تشكل بأبعادها الثلاثة: الأرضي والمائي والجوي وحدة متكاملة لا ينقص منها اختلاف التركيب أو تباين ملامح السطح، وتوزع التضاريس الجغرافية من جبال ومحيطات وصحارى. فالعالمية تشمل كل ما يمتد ويتسع متخطيا العوائق والحواجز، وكل ما هو مصطنع حتى يشمل العالم كله دون تفرقة أو تمييز[1].

ويرى آخر بأنه لا سبيل إلى افتراض مفهوم واحد للعالمية، لما يتميز به هذا المفهوم

(*) أستاذ محاضر "ب" بقسم العلوم السياسية ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة الوادي ـ الجزائر.

من إحاطة وشمول وتبدل، وأسبغها عليه الفكر الذي أصبح ولأول مرة بفضل سيادة التقنية فكرا كونيا "PLANETAIR" يعبر عن شكل من أشكال الحقيقة، لعصر من عصور العالم لا يميل إلى أي معنى عرقي أو جغرافي أو قومي، إلاّ للعالم وقد سادته التقنية، وثمة من يرى أن كلمة العالم "WORLD" تعني البشرية، وبالنسبة إليها توحي بمشاركة الناس جميعا، وأن هذا الاسم ليس من مفردات جذر في اللغة العربية[2].

ويتناول البعض مفهوم العالمية في إطار المنهج الوظيفي للنظرية العامة في المنظمات الدولية، وما يترتب عن ذلك من مناقشة للأهداف المشتركة للمنظمات والدول في تحقيق الأمن والسلم وصيانتهما، وبالتالي ربط مفهوم العالمية بالعضوية في تلك المنظمات التي تعلن اعترافا متبادلا لسيادة الدولة ومؤسسات المجتمع الدولي[3].

أمّا حديثا فقد أخذ معنى العالمية تعريفا ارتبط بتصاعد تيار البرجوازية العقلانية اللادينية في أوروبا (القرون من الخامس عشر إلى العشرين)، وتمّ تداوله في الأدبيات السياسية المعاصرة والثقافة الغربية وغير الغربية، وانتشر مفهوم العالمية بشكل واسع خلال القرن العشرين مع الاكتشافات العلمية والتكنولوجية وظهور النظريات الفلسفية الغربية والإيديولوجيات الكبرى في الساحة الدولية، وقد تبلور ذلك الاستخدام لمفهوم العالمية في الصراع والتنافس بين العالميتين (الشيوعية والرأسمالية)، خاصة بعد انتصار الثورة البلشفية سنة 1917 وإنشاء منظمة عصبة الأمم المتحدة سنة 1919، فعرفت الحضارة البشرية في العشرينيات الماضية الفكر العملاقي- أو النظرية العالمية- في جميع مجالات الحياة الإنسانية، ابتداء من التكتلات السياسية إلى غاية الإنتاج الاقتصادي اليومي. فقد اعتقدت البشرية- بغض النظر عن بعض النوايا الاستعمارية أن وحدة الإنسانية تقتضي وحدة الحلول في جميع الحالات والمجالات... واعتقد أصحاب الفكر العالمي أنها صالحة لكل زمان ومكان، لأن هناك وحدة عامة للبشرية تشترك في المعطيات الكونية والانتماء إلى الأرض والضرورة البيولوجية الاجتماعية للعيش الإنساني الجماعي[4].

والعالمية كمرادف للإنسانية في مجتمعها المثالي، هي برأي البعض دعوة "طوباوية" لأنها تصور من إبداع العقل البشري لمجتمع خيالي كامل وأبدي مبعثه الشعور بالظلم والدعوة إلى مقاومة السلطة المطلقة المستبدة، والإنسانية يقصد بها من ناحية الجنس البشري "L'etre Humain" مجردا من انتماءاته لدولة أو لأخرى، أي أنه مصطلح يتضمن العالمية، لأنه يحتضن شعوب العالم أجمع في الوقت الحاضر، وأولئك الذين سيأتون في المستقبل[5].

ومما سبق ذكره يمكن الإشارة بشكل عام إلى أن العالمية هي تعبير عن مجال قد يكون بعيدا عن السياسة والاقتصاد، بل هي تعبير عن التنوع الثقافي، فالعالمية تعني الاعتراف بالتبادل بحيث يكون العالم منفتحا على بعضه مع الاحتفاظ بتنوعاته، ولقد كانت هذه هي السمة البارزة في الثقافة الإسلامية، وبشكل خاص إذ هي تعترف بالآخرين، وتحترم خصوصياتهم الثقافية، فالعالمية إذن لا تعني الهيمنة الاقتصادية والثقافية على الآخرين، وإنما تعني التنوع وانفتاح الخاصة على الثقافات الأخرى وفقا للمبدأ القرآني[6]: ﴿ يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ﴾

على النقيض من هذا الرأي، ثمة من يرى بأن العالمية دعوة باطلة، لأنها تخالف سنة الله تعالى في كونه، من حيث الصراع بين الخير والشر، والحق والباطل، فهي تدعو إلى الجمع بين تلك النقائض، كما أنها وثيقة الصلة بالصهيونية العالمية، التي تتوسل بشتى الوسائل للسيطرة على العالم، ومنها الدعوة إلى الحكومة العالمية التي تتلاشى فيها العصبيات والحدود والديانات[7].

مهما اختلفت وجهات النظر حول موضوع العالمية إلا أن الرأي الراجح أكثر – حسب ما أعتقد– هو اعتبار العالمية تعبير عن التنوع الثقافي والاعتراف بالتبادل وبالأدوار في عالم منفتح عن بعضه البعض مع الاحتفاظ بتنوعاته، فلا تعني العالمية الهيمنة الاقتصادية ولا الثقافية ولا السياسية وإنما التنوع والانفتاح تجاه الثقافات والأفكار الأخرى، وعدم فرض ثقافة معينة على باقي الثقافات فهي قبول الآخر

والتعايش معه واحترام خصوصياته الثقافية والحقوقية[8].

2. المفاهيم القريبة من العولمة:

سنسلط الضوء على ثلاث مصطلحات نحسبها قريبة الشبه من العالمية هي: العولمة- النظام الدولي الجديد- النظام العالمي الجديد، ونحاول أن نميز بين هذه المفاهيم والفرق بينها وبين العالمية.

- العولمة:

هي مذهب سياسي واقتصادي اجتماعي وثقافي، يهدف إلى إزالة الحدود بين دول العالم أمام نقل البضائع والأموال والمعلومات والأفكار والثقافات بحيث لا يعترض هذا كله أية عوائق أو حدود، أي تكون للعالم حضارة عالمية واحدة من خلال تحويله إلى قرية صغيرة يتبادل الأعضاء فيها المنافع من خلال التقدم الهائل لتكنولوجيا المعلومات، و يرى آخرون بأنها السيطرة أو الهيمنة الأمريكية على العالم لأمركة كل شيء، لذلك فهم يرونها ظاهرة استعمارية جديدة[9].

- النظام الدولي الجديد:

أوّل من استخدم هذا المصطلح الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" عند انهيار النظام الشيوعي في بلغاريا وألمانيا الشرقية (سقوط جدار برلين)، حيث دعا إلى قيام نظام جديد مختلف تماما عما سبقه، وقدم وصفا واضحا له، ويقوم هذا النظام على الاعتراف بوجود عالم متعدد الثقافات والمصالح والقوى الأمر الذي يوجب احترام ذلك من خلال المشاركة الجماعية في صيانة الأمن والسلم الدوليين[10].

وبصورة أكثر وضوحا فإن النظام الدولي الجديد هو إعادة توزيع مراكز القوة والنفوذ والغنائم والحصص على المستوى العالمي، بما يضمن لأمريكا استمرار سيطرتها العسكرية بشكل مطلق على العالم، ويؤمن لها مركزا اقتصاديا وتجاريا مرموقا بين القوى الاقتصادية التي بدأت تتفوق عليها، كاليابان، أوروبا، ودول المحيط الهادي...[11].

• النظام العالمي الجديد:

منذ أن غاب القطب الشرقي أصبحت العلاقات الدولية مميزة بعلاقة المركز بالأطراف وبأطراف الأطراف، أصبح نظام القطب الأوحد هو المهيمن على مجرى العلاقات الدولية، وازدادت الهيمنة حدة منذ بداية القرن XXI، لأن القوة المهيمنة تنطلق من مصلحتها الوطنية التي غالبا ما لا تتماشى مع مصالح غالبية الدول الأخرى، ووجدت المجال أمامها فارغا مما أدى إلى نشوب أزمات حادة أثرت على استقرار المجتمع الدولي، ومن أهمها مكافحة الإرهاب، التلوث البيئي، أزمة الأمن الغذائي، الأزمة المالية العالمية[12].

فالنظام العالمي أكثر شمولا من النظام الدولي الجديد، حيث يضم إلى جانب الدول فاعلين دوليين آخرين مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية، والتيارات السياسية والفكرية العابرة لحدود الدول[13].

أمّا عن أساس التمييز بين النظامين الدولي والعالمي، فإن النظام الدولي الجديد يشير إلى أنماط العلاقات والتفاعلات وتوزيع مصادر القوة والنفوذ بين الدول القومية التي تمثل وحدات هذا النظام... وبالتالي فإنه يعد أي النظام الدولي جزءا من النظام العالمي ... وكلاهما ليس ثمة ضرورة تدعو إلى أن يكونا لهما علاقة بالثقافة والحضارة، فهما يمكن أن يتعايشا ويتفاعلا مع ثقافات متنوعة ومختلفة ومع أنماط حضارية مختلفة لأن جوهرهما هو ممارسة السلطة لمصلحة نظام المصالح الغالب[14].

ويمكن اعتبار فكرة العالمية –منهجا نظريا– بمثابة الحمولة (LA CHARGE) للنظام العالمي، أو بمثابة محتواه بكل ما يعبر عنه من مبادئ أخلاقية وقوانين، مقاييس، معايير، ضوابط، قواعد، قيم، معنى، هوية، روح، مرجعيات رؤى للكون والحياة والإنسان والمجتمع والوجود... هدفها الإجابة عن: ما هو مشترك بين البشر ؟ أي البحث عن الهوية الإنسانية المشتركة، أي أن العالمية تهدف إلى الإجابة عن سؤال مركزي هو: "من نحن عالميا؟" أي ما هي الثوابت المشتركة عالميا لجميع الأديان والثقافات والفلسفات

والخصوصيات؟[15].

وبخصوص التمييز بين العالمية والعولمة فإن العولمة تختلف عن العالمية، والتي هي التفتح عن العالم والثقافات الأخرى، والاحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي، أما العولمة فهي اختراق ثقافي محل الصراعات الإيديولوجية والحلول محله، ويقوم هذا الاختراق على جملة أوهام هدفها التطبيع مع الهيمنة والاستتباع الحضاري، ويكرس أوهام الثقافة الفردية والخيار الشخصي ووهم الحياد، وأن الطبيعة البشرية لا تتغير بصرف النظر عن الفوارق بين الغني والفقير والمستغل وقبول تلك الفوارق، إن هذا من شأنه أن يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ويدفع إلى التفتيت والتشتيت ليربط الناس بعالم اللاوطن، واللاأمة واللادولة، ويغرقها في الحروب الأهلية[16].

فالاختلاف بين الظاهرتين بارز، فإن العالمية تعني اشتراك الإنسانية في مجموعة من القيم، بينما العولمة هي فرض مجموعة من القيم على الإنسانية وفق منطق القوة[17]، كذلك فالعولمة تعني الهيمنة والغربنة والعداء للآخر خاصة العداء للإسلام بذريعة الرعب، والخوف من الإسلام، ومنطق الانتصار الإيديولوجي بقيادة القوى الأمريكية العظمى كما يؤكد ذلك "فوكوياما" والمحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية أو التوجه المسيحي، في حين أن العالمية تعني الانفتاح على الآخر والتعايش ... واحترام الخصوصيات وليس سحقها أو القضاء عليها أو إلغاء التراكم الثقافي الإنساني بما في ذلك القيم الإنسانية والاجتماعية[18].

3- تعريف حقوق الإنسان:

سنحاول تقديم بعض التعاريف العامة لحقوق الإنسان كما يلي:

- حقوق الإنسان هي المجموع المتناسق من المبادئ القانونية الأساسية المطبقة في جميع أنحاء العالم "أو" مجموع الحقوق الأساسية الواردة في الشرع الوطنية والدولية لحقوق الإنسان والتي تضمنتها دساتير وقوانين الدول "أو" هي مجموع القواعد والمبادئ القانونية التي تكفل لجميع الأفراد والشعوب التمتع بحقوقهم الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية وبالحقوق المدنية والسياسية وتهدف بصورة مباشرة إلى تحقيق رفاهيتهم[19].

– هي الحقوق التي تهم بني البشر جميعا، سواء كانت هذه الحقوق شخصية، أو فكرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية... وقد تطورت هذه الحقوق عبر القرون الماضية حتى أصبحت مبدأ عالميا وقاعدة قانونية دولية ملزمة بدءا من الشريعة الإسلامية ومرورا بالقانون الطبيعي ودساتير الدول، والإعلان العالمي، وأعمال المنظمات الدولية المختلفة[20].

– حقوق الإنسان هي علم الكرامة الإنسانية الذي تتزاوج فيه العديد من العلوم للحفاظ على إنسانية الإنسان، عبر مختلف العصور والتي تتجدد فيها حقوق دون أخرى.

هذا التعريف نعتبره مميزا عن باقي التعاريف الأخرى لاعتماد مصطلح في غاية الأهمية وهو الكرامة الإنسانية، التي هي مصدر الحقوق كلها فهي "التي يتميز بها الإنسان عن باقي المخلوقات الأخرى، وقد اعترفت العديد من النصوص القانونية والدستورية منها والدولية بالكرامة الإنسانية وأوضحت نطاقها وضوابطها وأثرها وعليه تأسست الذمة المالية للإنسان التي تؤهله للتمتع بالحقوق وممارستها"[21].

واتسم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كوثيقة أساسية دولية بالمثل العليا المشتركة التي ينبغي أن تبلغها الشعوب والأمم من خلال التربية والتعليم التي توطد هذه الحقوق والحريات وإذا كان الإعلان ليس اتفاقية ملزمة إلا أنه لقي قبولا وتعهدا بمراعاة فعلية باعتباره الخطوة الأولى إلى الأمام في عملية التطور الكبرى. لأن الناس يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق ولهذا قال سيدنا عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"، ومن أبرز الحقوق الحق في الحياة، الحق في العيش والتحرير من الاسترقاق ومن الاستعباد وعدم الخضوع للمعاملة الإنسانية ومن حق الإنسان أن يعترف له بالشخصية القانونية[22].

4- عن أي عالمية لحقوق الإنسان نتكلم ؟!

في البداية ماذا نقصد بعالمية حقوق الإنسان ؟

عالمية حقوق الإنسان تعني الالتزام في هذا المجال بالمفاهيم التي أقرها المجتمع الدولي[23] فهي مبدأ تتقاسمه كل الشعوب والأمم مهما كانت توجهاتها الثقافية والإيديولوجية والدينية على أساس تبنيها للقيمة الحقوقية وإسقاطها وفق تصورها الخاص بها[24]، كما تستدعي العالمية الحقة لحقوق الإنسان الحديث عن قيم قد تتجاوز الزمان والمكان الخاصين، وتعكس مساهمات حضارية متعددة في صياغتها وبنائها، مهما تباعد الزمان والمكان وتنوعت الخبرات الحضارية[25].

أمّا عن ملامح العالمية فهي تقتضي التمسك بما يلي[26]:

- العالمية تقتضي أن تكون هناك: "ديمقراطية" تقر بالمساواة بين البشر والثقافات والشعوب والدول، أي عدم الإقصاء تحت أي مبرر سواء أكان عرقيا، لغويا، دينيا، مصلحياً، عدديا، معرفيا، سياسيا، بيئيا، جنسيا، لونيا، بيولوجيا، إعلاميا، جغرافيا، أي أن تستهدف "الكرامة الإنسانية" وتقتضي عدم فرض قيم ثقافية، اجتماعية، سياسية، اقتصادية خاصة على باقي الثقافات والشعوب إلا بشكل رضائي ديمقراطي.

- العالمية لا تقوم على العنف والقهر والإكراه، بل على المحاورة والمثاقفة مع "الآخر" ولا تسعى لتدجينه، بل إلى فهمه ولا إلى السيطرة عليه بل إلى التعاون معه، ولا إلى احتوائه بل إلى التعامل معه، ولا إلى فرض معرفة معينة عليه بدعوى امتلاك الحقيقة المطلقة والنموذج الحضاري الأرقى بل إلى اكتسابه إلى ما لدينا من معرفة، ولا يتأتى ذلك إلا بالتخلص من سوء الفهم والأهواء المغرضة والأفكار المسبقة والصور النمطية والأنماط التمييزية والرواسب والكراهية وروح التنازع والخلاف فضلا عن تطهير واستئصال الآخر من الوجود أو إعلان الحرب الشاملة عليه.

- العالمية قائمة على النسبية الثقافية التي تؤكد على العناصر المشتركة في التجربة الإنسانية كنقيض للمفاهيم العنصرية، فهي ترتكز على الانفتاح والتواصل مع

الخصوصيات الثقافية والحضارية الأخرى المختلفة، غايتها تحقيق السلام العالمي لبني البشر دون تمييز بمعاملة الثقافات الإنسانية ماضيا وحاضرا على قدم المساواة والاعتراف الضروري والكامل بخصوصية الشعوب غير الغربية في هذا العالم، ومعاملة الخاص عالميا على أنه خاص (خصوصية) لا شبها ولا تابعا ولا ملحقا ولا خاضعا ليشارك ويبدع في وضع الأهداف والإستراتيجيات وتحديد القيم والمقاييس والمستويات في عملية تشاركية مفتوحة تكون محصلة حقيقية لمجموعة الإسهامات المستقلة المبدعة للشعوب كافة ...

– إن صفة عالمية حقوق الإنسان مكتسبة من نص المادة 55 و56 من ميثاق الأمم المتحدة إذ تنص على التزام أعضاء المنظمة العمل جماعيا من أجل تحقيق هذا الهدف، كما نجد أيضا في لفظة الإعلان "العالمي" لحقوق الإنسان التي تصف ذاتها بالعالمية وقد ذكر مبدأ عالمية حقوق الإنسان بقوة في إعلان فينا المنبثق من المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في 25/06/1993[27].

– إن عالمية حقوق الإنسان مكتسبة كذلك من تزاوج جهود المنظمات الإقليمية، كما فعلت في ذلك منظمة الدول الأمريكية عند توقيعها على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان سنة 1950 والميثاق الاجتماعي الأوروبي سنة 1961، فتوسع نطاق الإقليمية الأوروبية والأمريكية إلى تزاوج هاتين القارتين ليكون لها بعدا عالميا آخر...[28].

– عالمية حقوق الإنسان مستوحاة أيضا من المعنى الإسلامي لحقوق الإنسان لأن الفهم الإسلامي لحقوق الإنسان، يختلف عن الفهم اليهودي أو المسيحي بل وحتى عن الفهم الوارد في المواثيق الدولية لأنه فهم موحى به في القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيلا من العزيز الحميد، ولعل أوجه الاختلاف كثيرة ولكن يمكن ذكر البعض منها على سبيل المثال[29]:

○ إن مفهوم الإسلام لحقوق الإنسان مفهوم شامل وكلي بمعنى لكل البشر ويتناول كل مناحي الحياة.

- إنه مفهوم رباني غير قابل للنقص أو الزيادة.
- إنه مفهوم عالمي وليس قاري أو إقليمي أو وطني.

– إن البعد العالمي لحقوق الإنسان يجد ضالته عند إنشاء المحكمة الجنائية الدولية سنة 1999 التي انتهى من مشروع قانونها من طرف لجنة القانون الدولي الخاصة بتبنيه سنة 1994 والتي أعطيت صلاحيات محاكمة أفعال الإبادة الجماعية والعدوان واختراقات قوانين وأعراف الحرب والجرائم ضد الإنسانية[30].

– يتجسد أيضا البعد العالمي لحقوق الإنسان في حالة الإفلات من قاعدة التحفظات التي تقرّها الأعراف الدولية في المعاملة ما بين الدول حول بعض القواعد والأحكام التي تنظم العلاقات الدولية، ففي "الملاحظات العامة" رقم 24 المصادق عليها من طرف لجنة حقوق الإنسان بتاريخ 1994/11/02 المتعلقة بالحدود الموضوعية لقاعدة التحفظ الخاصة بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 والتي تقول بأن أحكام العهد التي تدخل ضمن قواعد القانون الدولي العرفي لا يمكن أن تكون موضوع تحفظ، والتي تنص أيضا على استحالة التحفظ على بعض حقوق الإنسان كحظر الرق والتعذيب والأعمال اللاإنسانية الأخرى وحرية التعبير وحرية الفكر وحرية الاجتماعات[31].

– من أهم مظاهر عالمية حقوق الإنسان نجد كذلك العدد الهائل من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الحقوق الإنسانية، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تفرع عنه عدد هائل من الوثائق أو المواثيق أو المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية، والتي كلها تتجه نحو نفس الهدف إذ أقل ما يقال عنها بأنها: كل النصوص أو البيانات والوثائق الذي يتم الاتفاق عليها من قبل أشخاص القانون الدولي والمتعلقة أساسا بالحقوق والحريات ذات الطابع الإنساني داخل الهيئات الدولية والإقليمية مع التأكيد على الالتزام بما تم الاتفاق عليه أي (سريان النفاذ).

إنّ هذا الاتفاق يعبر عن التقاء إرادات موقعيها على أمر أو أمور معينة فهي ذات

صفة تعاقدية تخضع لمبدأ قدسية الاتفاق أو الملتزم عبر التزامه والتي تعبر عنها السيادة القانونية للاتفاق ... [32]، فعادة ما يكون الاتفاق بين الدول مرتبط بمسائل تهم كل البشرية مما يجعلها تتضامن مع بعضها البعض للوصول للهدف المنشود.

– من بين مظاهر عالمية حقوق الإنسان نجد المجتمع المدني العالمي أو المنظمات غير الحكومية، إذ يبدو أن المجتمع الدولي العالمي في سلسلة تطوره، وكأنه ينتمي للجيل الخامس، فالجيل الأول هي المنظمات الخيرية أما الجيل الثاني هو المنظمات الخدماتية ومنظمات الرعاية الاجتماعية، أما الجيل الثالث فهو جيل منظمات التنمية، أما الجيل الرابع فهو جيل المنظمات الدفاعية، أما الجيل الخامس فهو جيل المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الصفة العالمية[33] والتي يمكن اعتبارها من أهم تشكيلات المجتمع المدني العالمي والتي تعتمد على الآتي[34]:

– إن المنظمات غير الحكومية هي عبارة عن اتفاق بين الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص الاعتباريين في صورة هيئة، أو مؤسسة دائمة تتميز عن مجرد التجمع المؤقت لهؤلاء الأفراد.

– يتم تكوين المنظمة غير الحكومية بدون تدخل الحكومة.

– أن لا تستهدف تحقيق الربح من نشاطها...

– أن تتمتع بشخصية قانونية مستقلة عن الأفراد الأعضاء فيها وأن يكون لها هيكل تنظيمي موحّد.

– أن تكون غير حزبية...

– أن تكون قائمة على حدّ أدنى من العمل التطوعي.

– يجب أن تساهم المنظمة غير الحكومية في تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

– ليس لها مجال محدد من الأعمال...

وعلى الرغم من الملامح والمظاهر السابقة الذكر والخاصة بعالمية حقوق الإنسان والتي هي في حدّ ذاتها إبداع مهم وضروري للبشرية جمعاء حتى تنعم بالأمن والأمان،

إلاّ أن الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي غلبت "منطق السوق" و"السياسة" بذرائعية العالمي لفرض الخصوصي على سائر الخصوصيات، لتبقى العالمية تشبه الحلم أو "الأسطورة" التي تسعى الإنسانية إلى تحقيقها عبر ما يسميه "روجي غارودي" بحوار الحضارات، "مشروع المستقبل" الذي يخترع فيه الجميع... مستقبل الجميع، .... وهو ما تصبو إليه آلاف المجتمعات... [35].

ـ الهوامش:

1. جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، ط1، لبنان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2006، ص98.
2. المرجع نفسه، ص98.
3. نفس المكان.
4. قاسم حجاج، العالمية والعولمة، الجزائر، نشر بجمعية التراث غرداية، 2003، ص306-307.
5. جاسم محمد زكريا، المرجع السابق، ص99.
6. عبد الكريم الوريكات "العولمة والتفاعل الحضاري"، مجلة الصراط، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإسلامية، العدد 06، 2002، ص148.
7. جاسم محمد زكريا، المرجع السابق، ص99.
8. فريدة حموم، "تأثير العولمة في بلورة قيم التنمية الإنسانية المستدامة"، مجلة المفكر، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 07، 2011، ص269.
9. نعيم إبراهيم الظاهر، إدارة الدولة والنظام السياسي الدولي، الأردن، عالم الكتاب الحديث، 2010، ص33-34.
10. عبد القادر زريق، المخادمي، النظام الدولي الجديد... الثابت والمتغير، ط2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص16.
11. المرجع نفسه، ص22.
12. عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، ط3، تونس، مطبعة فن وألوان الشرقية، 2010، ص649.
13. عبد الكريم الوريكات، المرجع نفسه، ص149.
14. المرجع السابق، ص149.
15. قاسم حجاج، المرجع نفسه، ص305.
16. عبد العزيز العشاوي، حقوق الإنسان في القانون الدولي، ط1، الجزائر، الدار الخلدونية، 2009،

ص448.

17. فريدة حموم، المرجع نفسه، ص269.
18. مبروك غضبان، "التصادم بين العولمة والسيادة (حقوق الإنسان نموذجاً)"، مجلة البحوث والدراسات، الجزائر، المركز الجامعي بالوادي، العدد 7، 2009، ص83.
19. المرجع نفسه، ص75-76.
20. عمر صدوق، قانون المجتمع العالمي المعاصر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، مطبعة الكاهنة، 2002، ص22.
21. وهبة الزحيلي، حق الحرية في العالم، ط1، دمشق، بيروت، دار الفكر، العدد 2000، ص15.
22. عبد العزيز العشاوي، المرجع نفسه، ص49.
23. سمير أمين وآخرون، المجتمع والاقتصاد أمام العولمة، ط1، لبنان، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004، ص182.
24. فريدة حموم، المرجع السابق، ص270.
25. قاسم حجاج، المرجع السابق، ص318 (بتصرف).
26. المرجع نفسه، ص318=320.
27. محمد سعادي، حقوق الإنسان، ط1، الجزائر، دار ريحانة، 2002، ص58-59.
28. المرجع نفسه، ص59 (بتصرف).
29. مبروك غضبان، المرجع السابق، ص82.
30. محمد سعادي، المرجع السابق، ص60.
31. المرجع نفسه، ص60-61.
32. كمال زغوم، مصادر القانون الدولي، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص51.
33. أماني قنديل، المجتمع المدني العالمي، مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2002، ص18-19.
34. سعيد سالم جويلي، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، مصر، دار النهضة العربية، 2003، ص45-46.
35. قاسم حجاج، المرجع السابق، ص321-322.

Universality of human rights between fact and fiction

Dr. Mekki DERRADJI(*)

Summary:

We try through this research paper to know about international human rights and what does it distinguish international from globalization ? . and also if the efforts of international society in showing the features of international human rights was sufficient ?, in sense did everything that the human beings reach to within this frame convince the doers in the international domain by necessity in taking the principal of international human rights or not ?.

(*) - Université d'EL Oued, Faculté de Droit et Sciences Politiques, Département de Sciences Politiques, BP. 789, 39000, EL Oued, Algérie.